تحقيق الغاية في بيان الفرق بين علم الحديث دراية ورواية

Achieve the end in the statement of the difference between the science of Hadith , the Knowing and Transmitting

د. محمد السعيد مصيطفى[1]

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة غرداية
djoud_2013@yahoo.fr

تاريخ الوصول :2019/02/01 القبول: 2019/06/19 /النشر على الخط: 2020/01/15

Received: 01/02/2019 / **Accepted**: 19/06/2019 / **Published online** : 15/01/2020

الملخص

يعتني هذا البحث بالتحقيق في مفهوم الدراية والرواية من علم الحديث بين المتقدمين و ما شاع عند بعض المتأخرين وتناقله عنهم أكثر المعاصرين، وهي واحدة من مسائل علم الحديث التي يلحظ الباحث الاختلاف واضحا في شأنها، فقد ذهب فريق لإطلاق الرواية على نقل الحديث وضبطه بالإسناد، وجعل الدراية تمحيص ذلك الإسناد من حيث الصحة وعدمها دون اعتبار لفهم الحديث وفقه، وفي المقابل قال آخرون وهم قلّة: ترجع الرواية لصون المنقول وضبطه وتصحيحه، بينما تتعلق الدراية بفقه الحديث وفهمه. وقد ترتب بالضرورة على الاتجاه الأول ما أثاره المستشرقون من اعتبار المحدث ناقلا للحديث وضابطا له وحسب، دون اعتبار لفهم الحديث واستنباط معانيه الذي صار اختصاص الفقيه وحده، وهو ما نعت المحدثين بقلة النظر في المتون، وكثرة الاهتمام بنقد الأسانيد وجرح الرواة وتعدليهم، وهي اتهامات طالت كبار المحدثين وأئمتهم كالبخاري وغيره.

الكلمات المفتاحية: علم- الحديث- رواية- دراية.

ABSTRACT

This research is concerned with investigating the concept of knowledge and the novel from the science of Hadith among the applicants and what is common among some of the latecomers and the most modern ones about them. It is one of the topics of modern science, which the researcher sees a clear difference in it. A team went to launch the novel on the transfer of the conversation and its attribution, Know-how scrutinize that support in terms of health and non-without regard to the understanding of the Hadith and jurisprudence, and in contrast others said they are few: the novel is to preserve the conservation and control and correct, while the knowledge of the jurisprudence of modern knowledge and understanding. The orientalists have not necessarily considered the modernist to be an interviewer and an officer, without regard to the understanding of the Hadith and the development of its meaning, which has become the sole competence of the jurist. This is what has characterized the modernists as a lack of consideration of the subject and the great interest in criticizing the evidence and wounding the narrators and modifying them. Senior innovators and imams Kalbakhari and others.

Key words: science ... Hadith... Transmitting... knowledge ....

[1] المؤلف المرسل: محمد السعيد مصيطفي الإيميل: djoud_2013@yahoo.fr

مقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلأن شرف العلوم بشرف موضوعاتها، فقد كان لعلم الحديث بعد علم القرآن الكريم الحظ الأكبر والنصيب الأوفر من المكانة والشرف، وذلك لارتباطه بالحديث النبوي الشريف، الذي هو المصدر الثاني للتشريع، كما أنه شارح القرآن ومؤكد أحكامه.

ويعظم شرف هذا العلم أيضا لكونه الأداة التي فضحت كيد المفترين ودسّ الكاذبين على السنة النبوية المشرفة، فتميز بفضله الصحيح من الضعيف، والمعلل من السليم، والمقبول من المردود، وبواسطته تهيأ حسن الاقتداء بالنبي ﷺ، وقد أكد هذا المعنى الكثير من أئمة العلم وأهل الحديث كما تشير إليه الأقوال التالية:

قال ابن الصلاح رحمه الله: "هذا وإنّ علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولتهم، ويعنى به محققو العلماء وكَمَلَتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم وسفلتهم، وهو من أكثر العلوم توجا في فنونها. لا سيما الفقه الذي هو إنسان عيونها. ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء" .[1]

وقال الامام النووي:"فإنّ علم الحديث، من أفضل القرب إلى ربّ العالمين، وكيف لا يكون وهو بيان طريق خير الخلق وأكرم الأولين والآخرين".[2]

وقال برهان الدين الأبناسي:" فإن علم الحديث، من أجل العلوم...وكان من حق كلّ لبيب وفقيه، أن يصرف عمره فيه، فهو علم السلف والخلف، ومن فضَّل غيره فقد صدف."[3]

وقال السيوطي:"فإنّ علم الحديث رفيع القدر، عظيم الفخر، شريف الذّكر، لا يعتني به إلاّ كلّ حبر، ولا يحرمه إلاّ كل غمر[4]، ولا تفنى محاسنه على مر الدهر ".[5]

ومثلما هي العادة في نشأة العلوم وتكوُّنها فقد أوعزت الحاجة لظهور علم الحديث وقواعده، وكان ذلك بعد أن حدثت الفتنة وظهر الدّسّ والكذب على النبي ﷺ، في حينها تفطَّن أهل العلم لما يحاك للسنة من سوء يهدد وجودها، فتحاكموا في أول الأمر للإسناد كما جاء في مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين قوله:" لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".[6] ومن حينها اشتد التحري

---

(1) أبو عمرو عثمان ابن الصلاح: علوم الحديث(مقدمة ابن الصلاح) – ، تح نور الدين عتر، د. ت. ط، ص5.

(2) محي الدين يحي بن شرف النووي: التقريب في علوم الحديث، خدمة وتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار الهدى– عين مليلة– الجزائر، ص4.

(3) برهان الدين الأبناسي(802هـ): الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تح: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد–الرياض، ط1، 1998م 63/1.

(4) غمر: بضم العين وفتحها، وسكون الميم وكسرها وفتحها، هو من لم يجرب الأمور. انظر: ابن فارس : معجم مقاييس اللغة، 393/4.

(5) أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمان السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، مؤسسة الكتب التقافية، –بيروت–لبنان،ط1–2003م، ص13.

(6) أبو الحسن مسلم بن الحجاج: مقدمة صحيح مسلم، دار السلام للتوزيع والنشر–الرياض– ط2، 2000م، ص10–11.

وبدأ السؤال عن أحوال الرواة جرحا وتعديلا، ومرحلة بعد أخرى حتى ظهرت مجمل القواعد التي شكلت ميزان قبول المرويّات وردّها.

ورغم ضخامة الموروث في هذا العلم المبارك، وعظمة الجهود التي بدلها النقاد في تحقيق قواعده؛ إلاّ أن المتتبع لمسار تلك الأبحاث يلحظ العديد من أوجه التباين في تناول بعض مسائل هذا الفن، بين طروحات المتقدمين واخيارات المتأخرين، ومن ذلك اختلافهم في تعريف الدراية والرواية من أقسام علم الحديث، وهو ما لم توضحه وتفصّله كتابات الكثير من المعاصرين التي كررت الموجود، وربما اختلفت بينها في تحديده كما سيتضح في ثنايا هذا البحث.

ومن هذا المنطلق رغبت في تفصيل هذه المسألة من خلال هذا البحث الذي وسمته بعنوان **[تحقيق الغاية في بيان الفرق بين علم الحديث دراية ورواية]**.

ويَكمُن إشكال هذا البحث في أن مصطلحي الدراية والرواية في علم الحديث وإن ظهرا أمرا واضحا عند المتقدمين، مثلما تشير إليه عبارة الحافظ أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (360هـ) في كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي) الذي اكتفى بذكر المصطلحين والإشارة لهما دون خوض في التفاصيل؛ إلا أن ذلك الأمر شهد اختلافا وتضاربا في تحديد مدلولاتها عند بعض المتأخرين، والعجيب أن يردد ذلك الأمر الكثير من المعاصرين دون التفات للتباين الحاصل بينها.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كان له –في نظري– كبير الأثر في هيمنة موجة من الغموض حول ما تضمنه هذا العلم، كما ظهرت اتجاهه تصورات خاطئة بثها المستشرقون، كان من آثارها وصف نقاد الحديث بقلة الفقه وضعف العناية بالتفقه والنظر في المتون، وتغليب الاهتمام بنقد الأسانيد وجرح الرواة وتعديلهم، حتى كتب بعضهم: نرى البخاري نفسه على جلالة قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية، والمشاهدة التجريبية على أنّها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال.[1]

ومن خلال هذا المنطلق يحاول هذا البحث الإجابة على الأسئلة التالية: ما الفرق بين علم الحديث دراية وعلم الحديث وراية عند المحدثين، وما أوجه اختلافهم في ذلك؟ وما الذي ترتب على الاختلاف في تحديد تلك المصطلحات. وما الأقرب للصواب في تعريفها ؟.

وبناء على هذا الإشكال تهدف هذه الدراسة للتحقيق في معنى الدراية والرواية عند المحدثين وبيان الراجح منها، وكذا إبراز ما ترتب على الاختلاف في تحديد تلك المصطلحات من نعوت واتهامات طالت نقاد الحديث كانت في أساسها انعكاسا لذلك الخلاف.

ولمعالجة هذا الموضوع فقد استعنت بالمنهج الاستقرائي التحليلي الذي يعتمد على تتبع كتابات المحدثين وجمعها، و كذا تحليلها بغية الوقوف على الصحيح في المسألة.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن من الدراسات السابقة لهذا البحث ما كتبه الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري بعنوان (توجيه العناية لتعريف علم الحديث رواية ودراية)[2] إلا أنها دراسة مختصرة، لم تسلك التفصيل الذي اتبعته، ولم تستوعب كل

[1] نقلا عن د. حمزة المليباري في كتابه: نظرات جديدة في علوم الحديث، ص53.

[2] ينظر: عبد الله بن الصديق الغماري :توجيه العناية لتعريف علم الحديث رواية ودراية، تحقيق صفوت جوده أحمد، مكتبة القاهرة– مصر، ط3، 2008م.

الأقوال والمصادر، كما أنها لم تشر للنتائج التي ترتبت على اختلاف المحدثين في تحديد تلك المصطلحات، وهو ما اعتنى هذا البحث بتوضيحه.

ولتحقيق هذه المعالجة جاء البحث في خمسة مطالب وخاتمة على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف علم الحديث وبيان أقسامه.

المطلب الثاني: تعريف علم الحديث رواية عند المحدثين.

المطلب الثالث: تعريف علم الحديث دراية عند المحدثين.

المطلب الرابع:. ما ترتب على اختلاف المحدثين في تحديد تلك المصطلحات.

المطلب الخامس: الرأي المختار في تعريف الرواية والدراية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: تعريف علم الحديث وبيان أقسامه.

مصطلح علم الحديث مركب إضافي نعرفه كما جرت عادة العلماء أولا باعتباره مركبا ثم باعتباره لقبا على فن مخصوص، وذلك ما يلي:

أولا: تعريف علم الحديث باعتباره مركبا إضافيا.

وهنا لابد من الوقوف عند لفظي (علم) و(الحديث).

أما كلمة (علم):فقد اختلف العلماء في تعريفها وتحديد معناها تبعا لاختلاف تخصصاتهم.

فالعلم عند المتكلمين: صفة يتجلى بها الأمر لمن قامت به.[1] وهو عند الماديّن: خصوص اليقينيات التي تستند إلى الحسّ وحده.[2]

ويطلق ويراد به المسائل والقواعد التي تذكر في علم من العلوم.[3] وهذا الأخير هو المراد حينما نريد التعريف بعلم من العلوم المدونة.

أما كلمة (الحديث): فهي صفة مشبهة مشتقة من الفعل حدث، والجمع (أحاديث) وهو جمع تكسير على غير القياس، لها في معاجم اللغة[4] عدة معان، منها:

-الحديث بمعنى الجديد من الأشياء وهو ضد القديم.

---

[1] أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2 ، 1998م، ص612.

[2] الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ت :فواز أبحد زمرلي ،دار الكتاب العربي،1 /14.

[3] انظر: محمد بن محمد أبو شهبة: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، عالم المعرفة للنشر والتوزيع-جدة-، د.ت، ص23.

[4] انظر:ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ ، 797/1. و الزمخشري: أساس البلاغة، ، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة- بيروت، 1982 م، ص75. والرازي، مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، دار الحديث، القاهرة، د.ت، ص125 .

-والحديث هو كل كلام يصدر عن أي إنسان متكلم، تم نقله بواسطة الصوت أو الكتابة. قال الإمام الطيبي: الحديث، ضد القديم، لأنه يحدث شيئا فشيئا، ويستعمل في قليل الكلام وكثيره، والكلام يعنى به تارة القول الدال على المعنى، وأخرى المعنى القائم بالنفس، وهو قسمان خبر و إنشاء.[1]

-ويطلق الحديث أيضا على مطلق الخبر.

وعليه يكون حديث النبي ﷺ هو القول الذي تكلم به، ونُقل إلى الناس بطريق ما، وهو جديد بالنسبة للمشركين آنذاك من حيث معناه ومدلوله وما يدعو إليه.

وأما عن معاني كلمة(حديث) في الاستخدام القرآني فيقول صاحب كتاب المفردات في غريب القرآن، هي:" كل كلام يبلغ الإنسانٍ من جهة السمع أو الوحيٍ في يقظته أو منامه، يقال له: حديث" .[2]

وقد استخدم القرآن الكريم كلمة(حديث) في عدة مواضع، وبمعان مختلفة، منها: القرآن الكريم، كما في قوله تعالى﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ ﴾[الزُّمَر:23]، وقوله تعالى: ﴿فَلۡيَأۡتُواْ بِحَدِيثٖ مِّثۡلِهِۦٓ إِن كَانُواْ صَٰدِقِينَ ﴾[الطور:34] .ومنها بمعنى الخبر، مثل قوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ﴾[الغاشية:1] ، وقوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ﴾[الذاريات:24].

ومنها بمعنى مطلق الكلام، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦٓ﴾[النساء:140]وفي[الأنعام:68] وقوله تعالى﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[لقمان:6].

وقد أفاضت السّنة النبوية في استخدام لفظة (حديث) و تكرر ذكرها في عديد المواضع، فاستخدمها النبيﷺ في كلامه كوصف لقوله، كما في حديث أبي هريرة في أسعد الناس بشفاعة رسول ﷺ .قال رسول الله ﷺ : لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث."[3]

واستخدمها الصحابة أيضا في وصف كلام النبي ﷺ ، كما في قول أنس بن مالك ﷺ :(لأحدثكم حديثاً لا يحدثكم به أحد بعدي، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أشراط الساعة أن يقل العلم ويظهر الجهل).[4] وجاء في قول حذيفة ﷺأيضاً، قال عمر ﷺ :(أيّكم يحفظ حديث رسول اللهﷺ في الفتنة ؟). [5]

واستخدمت أيضا بعدهم بهذا المعنى كما في قول عمر بن عبد العزيز لأبي بكر بن حزم:(أن انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه).[6] كما أن لفظة(حديث) استخدمت لكلام غير النبي ﷺ ، وأطلقت أيضا للدلالة على مطلق الكلام.

---

(1) شرف الدين الطيبي، الخلاصة في معرفة الحديث، تح: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسمية للنشر والتوزيع-القاهرة- ط1/ 2009م، ص28.

(2) أبو القاسم حسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح:صفوان عدنان داوودي، دار القلم- الدار الشامية- ، بيروت،ط4، 2009م، ص 222.

(3) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث، ح99، ص37.

(4) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب رفع العلم وظهور الجهل، ح81، ص33.

(5) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، كتاب الزّكاة، باب الصدقة تكفّر الخطيئة، ح 1435، ص348.

(6) أخرجه الإمام البخاري في كتاب العلم- باب كيف يقبض العلم، ح99م ، ص38.

و الحديث في الاصطلاح: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلقية أو خِلقية.[1]

قال الشيخ طاهر الجزائري عن هذا التعريف:" هو المشهور عند علماء الحديث وهو الموافق لفنهم".[2] وعلى هذا مشى المحدث التهانوي واختاره الشيخ أبو غدة رحمه الله .[3]

ومن العلماء من يزيد في التعريف: أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم، وهو اصطلاح آخر، يشهد له صنيع كثير من المحدثين في كتبهم حيث لا يقتصرون على المرفوع إلى النبي ﷺ ، وإنما يذكرون الموقوف والمقطوع.[4]

وعلى هذا يطلق التعريف على المرفوع والموقوف والمقطوع جميعا وهو ما اختاره الطيبي، وابن حجر، والسيوطي، ونصره د. عتر في منهج النقد، وأبو شهبة في وسيطه. [5] وغيرهم.

قال ابن حجر في شرح نخبته:" الخبر عند أهل هذا الفن مرادف للحديث وقيل الحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غيره".[6] ومادام الخبر أوسع إطلاقا فمعنى ذلك أن الحديث كذالك.

و قد نقل نفس هذه العبارة الإمام السيوطي إلا أنه أضاف عليها. فبعد أن نقل عبارة ابن حجر (الخبر عند أهل هذا الفن مرادف للحديث): قال:" فيطلقان على المرفوع وعلى الموقوف، والمقطوع".[7]

وقال الطيبي:" والسلف أطلقوا الحديث على أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأثارهم وفتاواهم".[8]

وتجدر الإشارة أن د. عتر في منهج النقد نسب للإمام الطيبي عكس ما ذكرنا وهو غير صحيح كما تشير له عبارة الطيبي في خلاصته.[9]

ثانيا: تعريف علم الحديث باعتباره لقبا لفن مخصوص.

بالرغم من أن تدوين علم الحديث يرجع لبدايات القرن الرابع الهجري؛ إلا أنه لم يُعثر له على تعريف واضح متكامل قبل القرن السابع الهجري، ومن أهم من وجدناه تعرض لذلك الإمام النووي (676هـ) في شرحه على مقدمة صحيح مسلم في

---

(1) انظر: السيوطي، تدريب الراوي 1/ 40 وما بعدها ، والسخاوي، فتح المغيث 1/ 137 ، والطيبي، الخلاصة، ص27، وطاهر الجزائري، توجيه النظر إلى علوم الأثر ،1/38-40. ومحمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث،تح: مصطفى شيخ مصطفى، طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون-بيروت-ط1، 2004م، ص85. ومحمد أديب صالح، لمحات في أصول الحديث، المكتب الإسلامي، دمشق، ط6، 1997م، ص28.

(2) طاهر الجزائري، توجيه النظر،1/14.

(3) انظر: أحمد تهانوي، قواعد في علوم الحديث، دار القلم-بيروت-ط3، 1972م، ص25. وأبو غدة: لمحات من تاريخ السنة، دار البشائر الإسلامية، بيروت،1417هـ، ط4، ص11.

(4) أبو شهبة، الوسيط، ص 16.

(5) انظر:الطيبي، الخلاصة ص 27. والسيوطي: تدريب الراوي ص17. ونور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر-دمشق، دار الفكر المعاصر- بيروت-،ط3، 2003م، ص27. و محمد أبوشهبة، الوسيط، ص 16.

(6) ابن حجر، نزهة النظر، تعليق أبو عبد الرحيم الأدهي، شركة الشهاب-الجزائر-د.ت، ص7.

(7) السيوطي: تدريب الراوي، ص 17.

(8) الطيبي، الخلاصة في معرفة الحديث، ص27.

(9) انظر نور الدين عتر، منهج نقد الحديث، دار الفكر-دمشق- دار الفكر المعاصر-بيروت-ط3، 2003م، ص27.

قوله:" إن المراد من علم الحديث تحقيق معاني المتون وتحقيق علم الاسناد ... وليس المراد من هذا العلم مجرد السماع ولا الاسماع ولا الكتابة بل الاعتناء بتحقيقه والبحث عن خفى معاني المتون والأسانيد والفكر في ذلك ودوام الاعتناء به ومراجعة أهل المعرفة به ومطالعة كتب أهل التحقيق فيه وتقييد ما حصل من نفائسه وغيرها فيحفظها الطالب بقلبه ويقيدها بالكتابة ثم يديم مطالعة ما كتبه ويتحرى التحقيق فيما يكتبه ويتثبت فيه فانه فيما بعد ذلك يصير معتمدا عليه ويذاكر بمحفوظاته من ذلك من يشتغل بهذا الفن سواء كان مثله في المرتبة أو فوقه أو تحته".[1]

وعلى هذا المنوال الذي يعتبر علم الحديث ميدانا عاما يشمل ضبط الرواية وصونها، وقواعد القبول والرد جميعا، وأيضا شرح الحديث وبيان معناه -كما أشار لذلك الإمام النووي-، عرفه أيضا الإمام الكرماني (876هـ) رحمه الله في شرحه على صحيح البخاري في قوله:" هو علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله".[2] وهذا التعريف نفسه قد اعتمده السيد صديق حسن خان القنوجي (1307هـ) في كتابه الحطة في ذكر الصحاح الستة حيث قال:" علم الحديث هو علم يعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله".[3] وهو هنا ذكره على وجه الإجمال دون تفصيل لما شاع من أقسامه.

من أحسن من وجدته عرف علم الحديث بالمعنى اللقبي من المعاصرين د. محمد أبو شهبة في كتابه الوسيط في قوله:" وعلى هذا يكون المراد بهذا المركب الإضافي: هي جميع العلوم والمعارف التي بحثت في الحديث من حيث روايته وجمعه في الكتب.أو من حيث بيان صحيحه من ضعيفه أو من حيث بيان رواته ونقدهم وجرحهم وتعديلهم، أو من حيث بيان غريبه أو بيان ناسخه ومنسوخه، أو مختلفه ومتعارضه، أو من حيث شرح معناه واستخراج الأحكام منه، إلى غير ذلك من العلوم التي دارت في فلك الحديث الشريف. ثم تطور هذا المركب فأصبح يطلق لقبيا على علم الحديث دراية" .[4]

وعند تأمل هذه التعريفات نتبين النقاط التالية:

ـ أنها لم تميز بين علم حديث رواية وعلم الحديث دراية كما هو الشائع عند طائفة من المتأخرين.

ـ أنها جمعت في تحديد علم الحديث بين ضبط الحديث الذي يتعلق بإتقان رواية المروي وكذا التحقق من صحته، وأيضا ما يتعلق بفقه الحديث وهو ما عبر عنه النووي بقوله:" البحث عن خفي المتون والأسانيد والفكر في ذلك".

وهذا ما تنبه له أستاذنا. د. حمزة المليباري في كتابه (نظرات جديدة في علوم الحديث) في قوله:"وعلى كل فإنّ علوم الحديث عند المتقدمين تضمّ الجوانب الفقهية بقدر ما تضم معرفة الصحيح والسقيم".[5]

ومفاد هذا الكلام أن علوم الحديث عند هذا الحد كانت تجمع بين الجوانب المتعلقة بحفظ الرواية وضبطها من جهة، وبين قواعد القبول والرد، وما تعلق بفقه الحديث من جهة ثانية، كل هذه الأمور مجتمعة مع بعضها.

---

[1] النووي: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج 47/1.

[2] محمد بن يوسف الكرماني: الكوكب الدراري، دار إحياء التراث العربي-بيروت-، ط2، 1981م، 12/1.

[3] السيد صديق حسن خان القنوجي: الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص98.

[4] محمد أبو شهبة: الوسيط، ص23.

[5] حمزة عبد الله المليباري: نظرات جديدة في علوم الحديث، ص60.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن اعتبار علوم الحديث قالبا واحدا كما أوضح الإمام النووي رحمه الله هو في الحقيقة ما مشى عليه من قبله ابن صلاح في مقدمته، فإنه لم يتعرض لتقسيم علوم الحديث وتناولها تناولا كليا رغم أنه اعتنى بذكر أنواع علوم الحديث.

ثالثا: تقسيم علم الحديث إلى دراية ورواية.

أول من عُرف عنه تقسيم علم الحديث إلى دراية ورواية -في ما توضح لي بعد البحث- هو الحافظ أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي (360هـ) في كتابه (المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)، فقد عقد فيه بابين، عَنْون الأول بقوله: (القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية)، والثاني عنونه بقوله: (فصل آخر من الدراية يقترن بالرواية مقصور علمهما على أهل الحديث)،[1] لكن ذلك لم يشتهر بعده، لذلك لم يذكره ابن الصلاح وهو صاحب أهم كتاب جمع مباحث هذا الفن، واعتبر علوم الحديث قالبا واحدا.

كما سار على ذلك أيضا الإمام النووي رحمه الله، فإنه لم يتعرض لتقسيم علوم الحديث إلى دراية ورواية وتناولها تناولا كليا، رغم أنه اعتنى أيضا بذكر أنواع علوم الحديث، وعلى المنوال نفسه سار ابن دقيق العيد، والمزي، وابن كثير، والذهبي، والحافظ العراقي، والسخاوي، وغيرهم.

وأكثر من شهَّر -في نظري- هذا الأمر هو الإمام ابن الأكفاني[2] في كتابه (إرشاد القاصد)[3] وتبعه عليه السيوطي في (تدريبه) مع أنه قصَّر في نقل عبارته كما سنبينه لاحقا في هذه الدراسة.

ومع تأخر تناول ذلك التقسيم عند المحدثين بعد ابن الصلاح؛ إلا أنهم اختلفوا في تحديد تلك المصطلحات وتباين المراد منها، ولعل من أسباب ذلك عدم وجود تعريف واضح ومحدد لها، فقد اكتفى الرامهرمزي بالإشارة للأقسام دون خوض في تفصيلها كما أسلفنا، وهو ما سنوضحه في المطالب التالية.

المطلب الثاني: تعريف علم الحديث رواية عند المحدثين.

هو أحد قسمي علم الحديث كما اصطلح على ذلك المحدثون [4] والأصل فيه: (علم رواية الحديث) لأنه تمييز مُحوَّل عن المضاف إليه. وقبل التطرق لبيان المراد منه نعرج أولا على تعريف الرواية كما يلي:

الرواية في اللغة: روى : الراء والواو والياء : أصل واحد ثم يشتق منه . فالأصل رويت الماء رياً . قال الأصمعي : رويت على أهلي أروي ريًّا ، وهو راو من قوم رواة ، وهم الذين يأتون بالماء. فالأصل هذا ثم شُبِّه به الذي يأتي القوم بعلم أو بخبر

---

[1] انظر: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي ، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص 238-312.

[2] هو أبو عبد الله شمس الدين محمد بن إبراهيم بن ساعد، الأنصاري السنجاري المصري. المعروف بابن الأكفاني، تنعته بعض المصادر بالحكيم وأخرى بالشيخ، لم تذكر المصادر سنة ولادته لكنها ذكرت أنه ولد في سنجار ومنها انتقل إلى القاهرة. توفي في القاهرة بالطاعون عام 749هـ/1348م. من تلاميذته : صلاح الدين الصفدي وابن فضل الله العمري. له عدة مؤلفات منها: اللباب في الحساب، ونخب الذخائر في أحوال الجواهر، وغنية اللبيب عند غيبة الطبيب، وكشف الرين في أمراض العين، ومنها أيضا كتابه: إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد الذي هو معتمدنا في هذا البحث. انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 66/1. و ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 279/3، والشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع 79/2-80. وصلاح الدين الصفدي: الوافي بالوفيات 25/2-27.

[3] هو موسوعة مختصرة لأصناف العلوم، عدد فيها المؤلف ستين علما، يعرف بكل منها مع ذكر أقسام العلم وتطبيقاته، كما يذكر أسماء بعض أهل العلم الذين اشتغلوا فيه وطوروه. رجع فيه ابن الأكفاني إلى نحو من أربعمائة مصدر .انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون،66/1.

[4] طاهر الجزائري: توجيه النظر، ص 22 .

فيرويه ، وكأنه أتاهم بريهم من ذلك[1]. والروايات من الإبل : الحوامل للماء واحدتها رواية فشبهها بها، ومنه سميت المزادة رواية. وقال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:"إِنَّ شَرَّ الرَّوَايَا رَوَايَا الْكَذِبِ ... " [2] جمع روية، وهي ما يروي الإنسان في نفسه من القول والفعل – أي يزوِّر ويفكر، وأصلها الهمز، يقال: روأتُ في الأمر، وقيل: جمع رواية، للرجل الكثير الرواية– والهاء للمبالغة. وقيل: جمع راوية– أي الذين يروون الكذب، أي تكثر رواياتهم فيه، والرواء: الماء الكثير. وقيل: العذب الذي فيه للواردين ريٌّ[3].

أما علم الحديث رواية في الاصطلاح، ففيه رأيان، نوضحهما كما يلي :

الرأي الأول: وهذا هو الشائع عند المحدثين وهو الذي استقر عليه الاصطلاح، والظاهر أن أغلب من ذكره اعتمد على كلام ابن الأكفاني في (إرشاد القاصد)، حيث يقول:" علم رواية الحديث علم ينقل أقوال النبي ﷺ، وأفعاله بالسماع المتصل، وضبطها وتحريرها". [4]

ولأنه استثنى ما أضيف للصحابة والتابعين، فإن أصحاب هذا الرأي يعرفون علم الرواية بأنه:(علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته وما أضيف أيضا إلى الصحابة والتابعين وروايتها ووضبطها وتحرير ألفاظها). وهذا التعريف اعتمده ابن حجر[5] ، والسيوطي[6]، وزكريا الأنصاري وغيرهم.

وهو أيضا اختيار الشيخ طاهر الجزائري، كما جاء في قوله:"علم رواية الحديث، علم بنقل أقوال النبي ﷺ، وأفعاله بالسماع المتصل، وضبطها وتحريرها".[7] وقال أيضا:"والنقل إن كان لما أتى به الرسول ﷺ عن الله تعالى بواسطة الوحي، فهو علم القراءات، أو لما صدر عن نفسه المؤيدة بالعصمة فعلم رواية الحديث".[8]

والظاهر أن هذا الاتجاه هو أيضا اختيار د. نور الدين عتر في كتابه (منهج النقد) كما أكّد ذلك بقوله:"هو علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريراته وصفاته وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها". وقال:"ونزيد في التعريف (أو الصحابي و التابعي)، إن أريد مراعاة المذهب المشار إليه الذي عليه الأكثر".[9]

لكنه وبعد عدة أسطر وفي نفس الصفحة تناقض مع اختياره هذا عندما قال:"وهذا العلم موضوعه هو ما أضيف إلى النبي ﷺ أو الصحابي أو التابعي، فإنه يبحث في هذا العلم عن ورايتها وضبطها ودراسة أسانيدها ومعرفة حال كل حديث أنه صحيح أو حسن أو ضعيف". وكأنه هنا عاد إلى الرأي الأول الذي ذكرناه في تعريف علم الحديث رواية.[1]

---

[1] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: معجم مقاييس اللغة ، تح: عبد السلام محمد هارون . دار الجيل- بيروت.ط1، 1991م، 453/2.

[2] أخرجه الدرامي في سننه كتاب الرقائق باب في الكذب، 299/2 رقم 2599.

[3] أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف " بابن الأثير " (ت 606هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر . تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي. المكتبة الإسلامية .279/2.

[4] ابن الأكفاني، محمد بن إبراهيم: إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، تح: عبد المنعم محمد عمر، دار الفكر العربي-القاهرة، ص 155.

[5] ابن حجر، نزهة النظر، ص 4.

[6] السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص15.

[7] طاهر الجزائري، توجيه النظر 82/1.

[8] المصدر نفسه.

[9] نور الدين عتر، منهج النقد ص31.

وهذا الرأي أيضا اختاره محمد أبو شهبة في كتابه (الوسيط)، كما في قوله:"هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية وخلقية، وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم".[2]

وهذا التعريف هو السائد اليوم عند أغلب المعاصرين والكاتبين في علوم الحديث.[3]

الرأي الثاني: من أقدم من وجدته تبنى هذا الاتجاه أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده (968هـ) في كتابه (مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم) في قوله:"هو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام، من حيث أحوال رواته ضبطا وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالا وانقطاعا، وغير ذلك من الأحوال التي يعرفها نقاد المحدثين". وقال:"والكتب المصنفة في هذا الفن أكثر من أن تحصى، وذكر منها مقدمة ابن الصلاح." [4] مع أنّ الشائع الآن أن المقدمة في الدراية لا الرواية.

وقد تبنى هذا الرأي عدد من المعاصرين نذكر منهم:

قال حاجي خليفة:"هو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول ﷺ من حيث رواتها: ضبطا وعدالة، ومن حيث كيفية السند: اتصالا وانقطاعا، وغير ذلك. ثم قال:" وقد اشتهر بأصول الحديث".[5]

وقال السيد صديق حسن خان القنوجي:"هو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الحديث برسول الله ﷺ من حيث الصحة والضعف، ومن أحوال رواتها ضبطا وعدالة، وأحوال رجالها جرحا وتعديلا، ومن كيفية السند اتصالا وانقطاعا وغير ذلك. وقد اشتهر بأصول الحديث". [6]

وقال نور الدين عتر متحدثا عن علم الحديث رواية:"يبحث في هذا العلم عن ورايتها وضبطها ودراسة أسانيدها ومعرفة حال كل حديث أنه صحيح أو حسن أو ضعيف".[7]

وهذا التعريف لعلم الحديث رواية هو أيضا ما ارتضاه. د. حمزة المليباري في قوله:"بيد أنّ صاحب كشف الظنون قد أجاد حين قال:...وهو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام من حيث رواتها: ضبطا وعدالة، ومن حيث كيفية السند : اتصالا و انقطاعا، وغير ذلك".[8]

---

(1) الموضع نفسه.

(2) محمد أبو شهبة، الوسيط، ص24.

(3) ذهب إلى نفس الاختيار د. مصطفى الخن و.د. بديع السيد اللحام في كتابهما (الايضاح في علوم الحديث والاصطلاح). انظر: ص34.

(4) أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية-بيروت-ط1، 1985م، 52/2.

(5) حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر-بيروت-د.ت :1402هـ، 635/1.

(6) صديق حسن خان القنوجي: الحطة في ذكر الصحاح الستة، تح: علي حسين الحلبي، دار الجيل-بيروت، دار عمار-عمان، ص140.

(7) نور الدين عتر: منهج النقد، ص31.

(8) حمزة عبد الله المليباري: نظرات جديدة في علوم الحديث،دار ابن حزم-بيروت-ط2، 2003م، ص57-58.

ومما اعتمد عليه أصحاب هذا الرأي في تعريف علم الحديث رواية على هذا النحو، كون الخطيب البغدادي سمى كتابه (الكفاية في علم الرواية) وهو كتاب ضمَّنه مباحث المصطلح المعروفة، كما أن هناك كتبا كثيرة في نفس السياق.[1]

وهذا الرأي عند التأمل مخالف للشائع الذي استقر عليه اصطلاح المحدثين الذي جعل علم الرواية خاص بنقل الحديث وما يتبع ذلك من ضبط وتحري وحفظ وتصنيف، كما سنبينه لاحقا.

وفي اعتقادي أن هذا التعريف كان باعثه الحرص أن يشمل تعريف علم الحديث عموما على الجوانب الفقهية وما يتعلق بالحديث من فهم و استنباط، فيصير علم الحديث هو قواعد صون الرواية وضبطها وقواعد القبول والرد إضافة لفقه الحديث.

ولما ابتعد ذلك المفهوم صار علم الحديث مجرد صون للمروي فقط دون اعتبار لجوانب فهمه، وهو ما جعل بعضهم ينعت أهل الحديث بقلة العناية بالتفقه والنظر في المتون، وكثرة الاهتمام بنقد الأسانيد وجرح الرواة وتعديلهم. وقد أجاد د. المليباري في الدفاع عن هذه الفكرة في كتابه (نظرات جديدة)، ولذلك جعل علوم الحديث تضم جانبين كما في قوله:" إن المظاهر العلمية التي تمييز المرحلة الأولى تقطع بأن علوم الحديث تضم جانبين: الأول: ما يتعلق بمعرفة الصحيح والسقيم وجميع ملابساته، والجانب الثاني: ما يتصل بفقه الحديث وفهم معناه".[2]

وإذا كان علم رواية الحديث ما بيناه سابقا، فإن علم الدراية بناء على ذلك هو ما ذهب إليه صاحب كشف الظنون من أنه:"علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن مراد منها، مبنيا على قواعد العربية وضوابط الشريعة ومطابقا لأحوال النبي ﷺ".[3]

وهذا المعنى هو أيضا ما ذهب إليه أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده في (مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم) في قوله: "هو علم يبحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المعنى المراد منها، مبتنيا على قواعد العربية وضوابط الشريعة ومطابقا لأحوال النبي ﷺ".[4]

المطلب الثالث : تعريف علم الحديث دراية عند المحدثين .

هو القسم الثاني من أقسام علم الحديث كما اصطلح على ذلك المحدثون[5] والأصل فيه: (علم دراية الحديث) لأنه تمييز محول عن المضاف إليه. وقبل التطرق لبيان المراد منه نعرج أولا على تعريف الدراية كما يلي:

الدراية في اللغة: اسم مأخوذ من الفعل (دري) ومعناه: علم بالخبر وتفكر فيه بإمعان النظر والتأمل، وذلك بالبحث عن حاله والوقوف علي أسراره، فالدراية هي العلم المقتبس من قواعد العقل بعد حصول المقدمات. قال الراغب الأصفهاني:"الدراية المعرفة المدركة بضرب من الختل، يقال: دريته ودريت به دراية نحو فطنة وشعرة وادريت".[1]

---

[1] منها: كتاب (الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع) للقاضي عياض ت 544. و (الهداية في علم الرواية) لابن الجزري ت833هـ.

[2] انظر الصفحات 54- و ص59.

[3] حاجي خليفة، كشف الظنون، 635/1.

[4] بطاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، 113/2.

[5] طاهر الجزائري، توجيه النظر، ص87.

أما علم الحديث دراية في الاصطلاح، ففيه رأيان، كل منهما يقابل الآراء السابقة التي ذكرناها في علم الحديث رواية، وفي ما يلي تفصيل لذلك:

الرأي الأول: وهو يقابل الرأي الأول في تعريف علم الحديث رواية كما أسلفنا ذكره، وهو الشائع في الاصطلاح، وفيه أن علم الدراية:"هو العلم بقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن بمعنى أحوال الراوي والمروي من حيث القبول والرد ". وهذا الرأي هو ما اختاره ابن جماعة والحافظ ابن حجر وغيرهما. وهو ما شاعت نسبته للإمام ابن الأكفاني رحمه الله.

وجدير بالذكر هنا أن عبارة ابن الأكفاني في هذا المجال تذكر غالبا من (تدريب الراوي) للإمام السيوطي رحمه الله، والجميع يعتمد عليها ويعزوها لابن الأكفاني، مع أنها في الحقيقة تختلف عن عبارته الأصلية التي ذكرها في كتابه (إرشاد القاصد) وهذا ما نكتشفه من خلال الوقوف على العبارتين والمقارنة بينهما.

جاء عند السيوطي أنّ ابن الأكفاني قال:"علم الحديث الخاص بالدراية علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها، وحال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها".[2]

أما عبارة ابن الأكفاني كما جاءت في (إرشاده) فجاء فيها:"علم يتعرف منه أنواع الرواية وأحكامها وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها".[3]

و من خلال المقارنة يتضح أن ما شاع عند المتأخرين في تعريف الدراية مما ينسب لابن الأكفاني هو في الحقيقة ما اعتمده وشهره السيوطي لا ما ذكره ابن الأكفاني نفسه، والفارق بينهما يظهر من:

1. أن عبارة السيوطي تضمنت قوله (وما يتعلق بها) وهي عبارة قد يفهم منها باقي قوانين القبول والرد التي تتعلق بالرواة و أصناف المرويات.

2. أن عبارة السيوطي أيضا قد قصرت عن عبارة ابن الأكفاني وسقط منها قول ابن الأكفاني: (واستخراج معانيها) و هذا في الحقيقة تصرف في التعريف مخلّ، وللأسف تابع السيوطي على تصرفه هذا كل من نقل هذه العبارة عنه، وفي الوقت نفسه يعزو الجميع العبارة المذكورة لابن الأكفاني رحمه الله.وهذا الذي سقط من التعريف هو في الحقيقة لب الدراية ومقصودها، وهل الدراية إلا العلم؟

ولأجل هذا المعنى نجد ابن الأكفاني قد أردف تعريفه السابق لعلم الحديث دراية بقوله:"ويحتاج-أي علم دراية الحديث- إلى ما يحتاج إليه علم التفسير من اللغة والنحو والتصريف، والمعاني والبيان والبديع، والأصول، ويحتاج إلى تاريخ النقلة، والكلام في احتياجه إلى مسبار يميزه كالكلام فيما سبق".[4] ومع هذا التفصيل إلا أن ما اعتُمِد هو ما قرره السيوطي في عبارته واشتهر عنه.

---

(1) الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم-الدار الشامية، ط4، 2009م، ص 168 .

(2) انظر: السيوطي، تدريب الراوي، ص15.

(3) ابن الأكفاني، إرشاد القاصد، ص57.

(4) ابن الاكفاني: المصدر نفسه، ص160.

ورغم هذه الملاحظة ظلّ هذا الاختيار هو المعتمد عند أغلب المعاصرين كالشيخ نور الدين عتر[1]، ومحمد أبو شهبة [2] ،وغيرهم.

الرأي الثاني: وهو يقابل الرأي الأول في تعريف علم الحديث رواية، الذي قلنا إنه يشمل صون الرواية وضبطها إضافة لقواعد القبول والرد.

وأصحاب هذا الرأي هنا قصروا علم الدراية على فقه الحديث واستنباط ما فيه من حِكم وفوائد لغوية أو فقهية أو تربوية، وغيرها، بناءً على قواعد اللغة العربية وضوابط الشريعة.

قال أحمد بن مصطفي المعروف بطاش كبري زاده في كتابه (مفتاح السعادة):" علم دراية الحديث هو علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها، مبنيا على قواعد العربية وضوابط الشريعة ومطابقا لأحوال النبي ﷺ".[3]

وهذا التعريف هو ما ذهب إليه حاجي خليفة في (كشف الظنون)[4] . وهو الذي رجحه د. المليباري في كتابه (نظرات جديدة) كما يفهم من عبارته معلقا على كلام صاحب كشف الظنون في قوله:" بيد أن صاحب كشف الظنون قد أجاد حين قال... وعلم دراية الحديث هو علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها، مبنيا على قواعد العربية وضوابط الشريعة ومطابقا لأحوال النبي ﷺ".[5]

وقال أيضا في هذا السياق:"...إنّ علوم الحديث عند المتقدمين تضم الجوانب الفقهية بقدر ما تضم معرفة الصحيح والسقيم، وإنهم كانوا يولون أهمية بالغة للفقه".[6] والعبارة صريحة في أن هذا التعريف هو الأفضل في نظره لعلم دراية الحديث.

وتجدر الإشارة هنا أن صنيع الرامهرمزي في (المحدث الفاصل) وهو أول من صنف في علم الحديث لا يتوافق وهذا الطرح الذي يقصر الدراية على مجرد الفهم والاستنباط وحده دون أن يقترن ذلك بمسائل صون الرواية وحفظها وكذا ما تعلق بضبط صحيحها من سقيمها، وهو ما نلحظه من تصرفه رحمه الله، فقد عقد عنونا لفصل طويل قال فيه: (القول في فضل من جمع بين الرواية والدراية). وأورد في هذا الفصل الكثير من مسائل علم الدراية.[7]

وفي كلام الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله ما يدل أنه أيضا ممن يطلق الدراية على الفهم والعلم. ففي كتابه (لمحات من تاريخ السنة وعلم الحديث) ذكر الحديث الشريف المشهور: (نضّر الله امرأ سمع منا شيئا فبلغه كما سمعه فرب مبلغ أوعى من

---

(1) نور الدين عتر، منهج النقد، ص 32.

(2) محمد أبو شهبة، الوسيط، ص 25.

(3) أحمد بن مصطفي طاش كبري زاده، مفتاح السعادة، 113/2.

(4) انظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، 635/1 .

(5) انظر:حمزة المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث، ص60.

(6) المصدر نفسه.

(7) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تح: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 1984م، ص307-308.

سامع). قال:" وفي الحديث أيضا- أي من الفوائد- التنبيه على أهمية الدراية-أي فقه المروي وفهمه-، والتبيه على تفوق أصحاب الدراية على أصحاب مجرد الرواية".[1]

الرأي الثالث : وهو يجمع بين الرأيين السابقين، فيجعل الدراية جمع بين فقه الحديث وقوانين القبول والرد .وهذا في الحقيقة هو ما ذهب إليه ابن الأكفاني في عبارته كما جاءت في كتابه (إرشاد القاصد) لا كما نقلها عنه الإمام السيوطي في تدريبه، وهي قوله:"علم يتعرف منه أنواع الرواية وأحكامها وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها.[2]

وقد تبنى هذا الاتجاه من المعاصرين الشيخ طاهر الجزائري في كتابه (توجيه النظر)، في قوله:"علم دراية الحديث، علم يتعرف منه أنواع الرواية، وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها".[3]. وهي نفس عبارة ابن الأكفاني في إرشاده.

المطلب الرابع: أثر الاختلاف في تحديد هذه المصطلحات.

انعكس على الطرح الذي شاع عند المتأخرين من أهل الحديث في تفسير الرواية والدراية، هيمنة موجة من الغموض حول ما تضمنه هذا العلم، وظهرت اتجاهَه تصورات خاطئة كان على إثرها وصف نقاد الحديث بقلة الفقه وضعف العناية بالتفقه والنظر في المتون، وتغليب الاهتمام بنقد الأسانيد وجرح الرواة وتعديلهم، حتى كتب بعضهم: نرى البخاري نفسه على جلالة قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية، والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال.

والواقع أنّ صحيح البخاري يوضع فوق كافة المصادر الحديثية، وذلك لاحتوائه على شقي علوم الحديث: الفقه والنقد، بصورة دقيقة ومتكاملة، فإذا كانت التراجم والعناوين في صحيحه تضم الأمور الفقهية، والمسائل الأصولية، التي شغف العلماء باستخراجها، فإنّ قواعد تصحيح الحديث وتعليله تتبلور بشكل واضح في اختياره لأحاديث صحيحة قصد الاعتماد عليها. [4]

وهذه النتيجة في تقديري ترتبت على ذلك التصور الذي قصر علم الحديث على ما يتعلق بضبط الرواية ومعرفة الصحيح من السقيم فقط، وأهمل ما يتصل بفقه الحديث وفهم معناه.

ومن الأدلة على أنّ المتقدمين راعوا جانب فهم الحديث واستنباط أحكامه في مفهوم الرواية والدراية من علم الحديث قول الإمام الحاكم:" من علم الحديث معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة،...ونحن ذاكرون بمشيئة الله في هذا الموضوع فقه الحديث عن أهله ليستدل بذلك على أن هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث إذ هو نوع من أنواع هذا العلم."[5]

---

[1] عبد الفتاح أبو غدة، لمحات من تاريخ السنة وعلم الحديث، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط4، 1417هـ، ص34.

[2] ابن الأكفاني، إرشاد القاصد، ص57.

[3] طاهر الجزائري، توجيه النظر، 87/1.

[4] حمزة المليباري، نظرات حديدة في علوم الحديث، ص54.

[5] أبو عبد الله الحاكم، معرفة علوم الحديث، تح: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم-بيروت-ط1، 2003م، ص66.

وأكدّ أيضا هذا المعنى الخطيب البغدادي بقوله:"وقد استفرغت طائفة من أهل زماننا وسعها في كتب الأحاديث والمثابرة على جمعها، من غير أن يسلكوا مسلك المتقدمين، وينظروا نظر السلف الماضين في حال الراوي والمروي، وتمييز سبيل المرذول والمرضي واستنباط ما في السنن من الأحكام، وإثارة المستودع فيها من الفقه بالحلال والحرام...وأما المحققون فيه المتخصصون به فهم الأئمة العلماء السادة الفهماء أهل الفضل والفضيلة والمرتبة الرفيعة، حفظوا على الأمة أحكام الرسول ﷺ وأخبروا من أنباء التنزيل، وأثبتوا ناسخه ومنسوخه، وميزوا محكمه ومتشابهه، ودونوا أقوال النبي ﷺ وأفعاله وضبطوا على اختلاف الأمور أحواله في يقضته ومنامه وقعوده وقيامه وملبسه ومركبه ومأكله ومشربه...ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها واستنباطها من معادنها والنظر في طرقها لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها."[1]

وقد أرجع د. حمزة المليباري غياب هذا الحال عن المحدثين حتى نعتوا بما أسلفنا ذكره إلى ما حدث من التباعد بين الفقه والحديث، نتيجة التطور الذي عرفه علم الفقه والأصول، اللذان انتهى بهما الحال إلى الانفصال عن علوم الحديث، وأصبح كل من العلوم الثلاثة (الفقه والأصول والحديث) علما مستقلا، قائما بذاته، ولذلك أصبح تعريف علوم الحديث الذي وضعه بعض المتأخرين كالشيخ عز الدين بن جماعة وابن حجر غير متضمن للجانب الفقهي بشكل واضح ولا مراعيا لتلك الأهمية التي أولاها المتقدمون لذلك الجانب.[2]

وقد ترتب على اتهام المحدثين بقلة الفقه، اتهامهم أيضا بإعمال منهجهم النقدي الذي يتعلق بالقواعد وحدها في نقد الأسانيد والرواة فقط، وترك تطبيق تلك القواعد على المتون، لأنه ليس من شأنهم النظر فيها، وقد دفع هذا الأمر البعض إلى تبني محاكمة الأحاديث إلى القرآن والعقل كمنهج علمي بديلا عن منهج المحدثين.[3]

والحقيقة أنّ كل دارس منصف يعلم أن منهج المحدثين النقدي قد شمل كل أوجه الاحتمالات في جوانب الحديث المختلفة، سنداً ومتناً، فقد حقّق المحدثون دراسة الراوي من خلال شرط العدالة والضبط، ووضعوا العلوم التي تكشف أمور الرواة وأحوالهم، ودرسوا صيغ الاتصال بين الرواة في حال الأخذ والأداء، وقاموا بمقارنة واسعة بين الأحاديث سنداً ومتناً، وذلك بعرض الحديث على أشباهه من الروايات الأخرى، مما نتج عنه أنواع أخرى كالمعلل، والموضوع، والمدرج، والمقلوب، والمنكر، والمضطرب، والمصحف، وغيرها من الأنواع الناشئة نتيجة مقارنة المرويات وسبرها. كل ذلك يثبت أنّ منهجهم النقدي تكامل فيه النظر بين المتون و الأسانيد .

ووجوه إبطال هذه الشبهة قائمة بما يلي:

1. إن معرفة ضبط الراوي وهو الشرط الثالث من شروط الحديث الصحيح، لايتم إلا بعرض متون مروياته على متون الثقات من الرواة، فإن كانت موافقة لهم عرفنا أنه ضابط، وإن كانت مخالفة عرفنا أنه غير ضابط.

---

[1] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، دائرة المعارف العثمانية-حيدر أباد الدكن-1357هـ، ص18-22.

[2] انظر: حمزة المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث، ص59.

[3] انظر: لتفنيد هذا الافتراء: نور الدين عتر : منهج النقد في علوم الحديث، و مصطفى السباعي : السنة النبوية ومكانتها في التشريع ، والأمين الصادق الأمين: موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية ، و د.محمد على قاسم العمري : دراسات في منهج النقد عند المحدثين .

2. إنّ من مهمات علم الحديث، ضبط وتحرير ألفاظ السنة، فكانت هناك علوم تختص بالمتن مثل علم غريب الحديث وناسخه ومنسوخه، وعلم مختلف الحديث وغيرها، بالإضافة أنّهم وضعوا شروطا صعبة لنقد متون الأحاديث.

3. ومما يؤكد أن منهج المحدثين قد اهتم بفقه الحديث، أن جميع الكتب الحديثية التي ظهرت في عصر النقاد، كالجوامع والسنن، قد روعي في ترتيبها النسق الفقهي، كصحيح البخاري وموطأ مالك وسنن الترمذي ونحوها.

4. ربما تناول علماء الحديث جانب السند بشكل أوسع من المتن، لأن لكل من الأمرين ما يناسبه، فالسند موضوعه الرجال وهم أكثر عددا، ودراسة أحوالهم تتطلب الكثير.

5. لقد وضع علماؤنا شروطا غاية في الدقة فيما يخص متن الأحاديث، فاشترطوا في قبول الأحاديث:

ـــ ألاّ يكون ركيك اللفظ غير بليغ أو فصيح.

ـــ وألاّ يكون الحديث مخالفا لبديهيات العقول بحيث لا يمكن تأويله.

ـــ وألاّ يكون مخالفا لصريح القرآن، أو محكم السنة، أو المعلوم من الدين بالضرورة.

ـــ وألاّ يكون مخالفا لحقائق التاريخ المعروفة في زمن النبي ﷺ.

ـــ ألاّ يشتمل الحديث على إفراط في الثواب العظيم، أو العقاب الشديد على عمل صغير.[1]

وبناء على ما ترتب من تهم وانتقاص من أهل الحديث، كان من الضروري تحديد مفهوم الرواية والدراية عند المحدثين بما يتناسب والواقع الحديثي الذي يؤكد جمعهم للرواية والفقه في آن واحد مثلما تؤكده أقوال الأئمة في هذا الشأن كما في قول الإمام أحمد:"إن العالم إذا لم يعرف الصحيح والسقيم، والناسخ والمنسوخ من الحديث لا يسمى عالما"[2]، وقال علي بن المديني:"التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم الآخر". [3]

المطلب الخامس: الرأي المختار في تعريف الرواية والدراية.

بناء على ما رصدناه من آثار على الاختلاف الحاصل بين أهل الفن في تحديد مدلول تلك المصطلحات، ففي تقديري أن المختار في المسألة هو الرأي الذي يجمع بين الرواية والدراية وفق التفصيل التالي:

أما علم الحديث رواية: فهو العلم الذي يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام، من حيث أحوال رواته ضبطا وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالا وانقطاعا، وغير ذلك من الأحوال التي يعرفها نقاد الحديث.

وعلى هذا تجمع الرواية بين صون المروي وضبطه وبين قواعد القبول والرد وهو ما اصطُلِح عليه عند المتأخرين بمصطلح الحديث. ومما يؤكد صحة هذا الاتجاه تسمية الخطيب البغدادي لكتابه وهو في مصطلح الحديث ب(الكفاية في علم الرواية) .

---

[1] انظر: جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، دار العقيدة، القاهرة، ط3، 2008م، ص136 بتصرف، ومصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار السلام مصر، ط3، 2006م، ص93 بتصرف، وصحيح مسلم بشرح النووي، المقدمة، باب بيان أن السند من الدين 180/1، وأحمد عمر هاشم: دفاع عن الحديث النبوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1، 2000/، ص93 بتصرف.

[2] حكاه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص60.

[3] انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية، ص436. وكتابه أيضا: نصيحة أهل الحديث، ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، مطابع المجد، 1398هـ ، ص30-34.

وأما علم الحديث دراية: فهو العلم الذي يُبحث فيه عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث عن طريق الاستنباط وفقه الحديث، والمراد منه بناءً علي قواعد اللغة العربية وضوابط الشريعة.

وإذا سلمنا بأن الرواية هي ما شاع في اصطلاح المتأخرين: من أنها علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ و أفعاله و تقريراته و صفاته وما أضيف إلى الصحابة والتابعين وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها ".فالأصوب في تعريف الدراية ما ذكره الشيخ طاهر الجزايري في قوله:"علم دراية الحديث، علم يتعرف منه أنواع الرواية، وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها".[1] والحاصل بين الرأيين تضمن الدراية للفقه واستخراج المعاني.

وهذه النتيجة لاحظها د. محمد عجاج الخطيب واعتبرها الحق في المسألة، وفي ذلك يقول:" الحق أن علم الدراية أعم من (معرفة القواعد والقوانين المعرفة بحال الراوي والمروي من حيث القبول والرد) فمعظم المحدثين المتقدمين والمتأخرين[2] يطلقونها علي معرفة المقبول والمردود في الراوي والمروي من حيث القبول والرد ويطلقونها علي فهم المروي واستخراج معانيه وأحكامه ولهذا لام بعض المحدثين طلاب الحديث لاقتصارهم علي الحفظ والكتابة وجمع طرق الأحاديث من غير أن ينظروا في حال الراوي والمروي واستنباط ما في السنن من الأحكام ".[3]

ومن الأدلة التي تقوي هذا الاتجاه ما قاله الإمام علي بن المديني رحمه الله:" التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم الآخر". [4] كما نقل ابن حجر عن أبي شامة قوله:"إن علوم الحديث ثلاثة: أشرفها ، حفظ المتون ومعرفة غريبها وفقهها، والثاني: حفظ أسانيدها ومعرفة رجالها وتمييز صحيحها وسقيمها...والثالث:كتابة الحديث وسماعه وطلب العلو فيه والرحلة إلى البلدان". وقال أيضا معلقاً: "من جمع الأمور الثلاثة كان فقيهاً محدثاً كاملاً، ومن جمع الأول والثاني فقد أحرز القدح المعَلى، ومن أخل بهما فلا حظ له في اسم المحدث، ومن حرر الأول وأخل بالثاني كان بعيداً عن اسم المحدث عرفاً، ومن أخل بالأول واقتصر على الثاني والثالث فهو محدث صرف، ومن جمع الثالث فقط كان أنحس حظاً وأبعد حفظاً " .[5]

ومما يقوي هذا الاختيار الذي رجحناه في هذه المسألة، تقسيم الشيخ المباركفوري رحمه الله علوم الحديث إلى ثلاثة أمور، رغم ما ذكره من الخلاف الوارد في الرواية والدراية، كما في قوله رحمه الله:" قلت قد ظهر من هذه العبارات أنّ علم الحديث يطلق على ثلاثة معان: الأول: أنه علم يعرف به أقوال رسول ﷺوأفعاله وأحواله، وقد قيل له :العلم برواية الحديث كما في عبارة ابن الأكفاني والباجوري . الثاني: أنه علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول ﷺ، من حيث أحوال رواتها ضبطاً وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالاً وانقطاعاً وغير ذلك. وعلم الحديث بهذا المعنى الثاني هو المعروف بعلم أصول الحديث

---

[1] طاهر الجزائري، توجيه النظر، 87/1.

[2] يقصد بالمتأخرين هنا من سبق ابن حجر رحمه الله، فإن ابن الصلاح ومن شرح مقدمته أو نظمها أو اختصرها لم يشروا لذلك ولم يتعرضوا له، مما يوحي بوضوح المسألة في أذهانهم على نحو ما كانت عليه عند المتقدمين.

[3] محمد عجاج الخطيب، الوجيز في علوم الحديث ونصوصه، ص9 .

[4] انظر: الخطيب البغدادي، الكفاية، ص 436.

[5] انظر: ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، حققه مسعود عبد الحميد السعدي ومحمد فارس، دار الكتب العلمية-بيروت-ط1، 1994م، ص35- 36 .

وقد قيل له: العلم برواية الحديث أيضاً كما في عبارة الكشف والحطة. وقد قيل له :العلم بدراية الحديث أيضاً، كما في عبارة ابن الأكفاني والباجوري. الثالث: أنه علم يبحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها، مبنياً على قواعد العربية وضوابط الشريعة، ومطابقاً لأحوال النبي ﷺ، كما في عبارة الكشف".[1] ومعنى ذلك أن علم الحديث عموما يتضمن فقه الحديث مهما اختُلِف في مدلول الرواية والدراية.

خاتــمة.

بعد هذه القراءة المتأنية لمدلول مصطلح علم الحديث رواية ودراية، توصل البحث من خلال الجمع والمقارنة إلى استخلاص عدد من النتائج، هي على النحو التالي:

ـ اختلف العلماء في تحديد المقصود من الرواية والدراية في علم الحديث، وقد رصدنا في هذا الجانب اتجاهين مختلفين.

ـ أطلق الكثير من أهل العلم –وهو الرأي الشائع في كتب المصطلح– الرواية على نقل الحديث وضبطه بالإسناد. بينما قصروا الدراية على تمحيص ذلك الإسناد من حيث الصحة وعدمها، دون اعتبار لفهم الحديث وفقهه.

ـ وفي مقابل الرأي الأول وأصحابه قلة: خصصوا الرواية بصون المنقول وضبطه وتمييز صحيحه من معلوله عن طريق قواعد القبول والرد، وقصروا الدراية على فقه الحديث واستنباط أحكامه.

ـ ترتب على المفهوم الأول وهو الشائع لتلك المصطلحات، اتهام المحدثين بقلة الفقه وجمود التفكير على قواعد القبول والرد وحدها، وبالإفراط في نقد الأسانيد وجرح الرواة وتعديلهم على حساب المتون، وهو الأمر الذي ترده الوقائع التاريخية التي تؤكد أن نقاد الحديث قد جمعوا بين نقد الحديث والفقه.

ـ الرأي المختار في المسألة هو الرأي الذي يعرف علم الحديث رواية: بأنه العلم الذي يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام، من حيث أحوال رواته ضبطا وعدالة، ومن حيث كيفية السند اتصالا وانقطاعا، وغير ذلك من الأحوال التي يعرفها نقاد الحديث. وعلى هذا تجمع الرواية بين صون المروي وضبطه وبين قواعد القبول والرد وهو ما اصطلح عليه عند المتأخرين بمصطلح الحديث، ومما يؤكد صحة هذا الاتجاه تسمية الخطيب البغدادي كتابه ب(الكفاية في علم الرواية) منه كثيرا من مباحث المصطلح المعروفة عند المتأخرين بعلم الدراية.

وأما علم الحديث دراية: فهو العلم الذي يُبحث فيه عن المعني المفهوم من ألفاظ الحديث عن طريق الاستنباط وفقه الحديث، والمراد منه بناءً علي قواعد اللغة العربية وضوابط الشريعة.

وإذا سلمنا بأن الرواية هي ما شاع في اصطلاح المتأخرين: من أنها علم يشتمل على أقوال النبي ﷺ و أفعاله و تقريراته و صفاته وما أضيف إلى الصحابة والتابعين وروايتها ووضبطها وتحرير ألفاظها ".فالأصوب أن تعرف الدراية بأنها:" علم يتعرف منه أنواع الرواية، وأحكامها، وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها". والحاصل بين الرأيين تضمن الدراية للفقه واستخراج المعاني.

[1] محمد بن عبد الرحيم المباركفوري: مقدمة تحفة الأحوذي، ص7.

المصادر والمراجع.

1. ابن الأكفاني، محمد بن إبراهيم: إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، تح: عبد المنعم محمد عمر، دار الفكر العربي- القاهرة، د.ت.

2. ابن حجر: النكت على كتاب ابن الصلاح، حققه مسعود عبد الحميد السعدي ومحمد فارس، دار الكتب العلمية- بيروت-ط1، 1994م.

3. ابن حجر: نزهة النظر، تعليق أبو عبد الرحيم الأدهي، شركة الشهاب-الجزائر-د.ت.

4. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر للطباعة والنشر، تح :عبد السلام هارون، 1979م.د.ت.

5. ابن منظور: لسان العرب، طبعة دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ .

6. أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط**2** ، 1998م.

7. أبو عبد الله البخاري: الصحيح، دار ابن كثير -دمشق-بيروت-، ط1، 2002م.

8. أبو عبد الله الحاكم: معرفة علوم الحديث، تح: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم-بيروت-ط1، 2003 م.

9. أبو عمرو عثمان ابن الصلاح: علوم الحديث(مقدمة ابن الصلاح) - ، تح نور الدين عتر، د. ت. ط.

10. أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية-بيروت-ط1، 1985م.

11. أحمد تهانوي: قواعد في علوم الحديث، دار القلم-بيروت-ط3، 1972م.

12. أحمد عمر هاشم : دفاع عن الحديث النبوي، مكتبة وهبة- القاهرة، ط1، 2000م.

13. برهان الدين الأبناسي: الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح، تح: صلاح فتحي هلال، مكتبة الرشد-الرياض، ط1، 1998م .

14. جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، دار العقيدة، القاهرة، ط3، 2008م.

15. حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر-بيروت-د.ت :1402هـ.

16. حمزة المليباري: نظرات جديدة في علوم الحديث،دار ابن حزم-بيروت-ط2، 2003م.

17. الخطيب البغدادي :نصيحة أهل الحديث، ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، مطابع المجد، 1398هـ .

18. الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، دائرة المعارف العثمانية-حيدر أباد الدكن-1357هـ.

19. الرازي: مختار الصحاح، ترتيب محمود خاطر، دار الحديث- القاهرة، د.ط.ت.

20. الراغب الأصفهاني: المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم- الدار الشامية، بيروت، ط4، 2009م.

21. الرامهرمزي :المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تح: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط3، 1984م.

22. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ت: مجموعة من المتخصيصين، دار الهداية.

23. الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ت :فواز أبحد زمرلي ،دار الكتاب العربي.

24. الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة- بيروت، **1982** م.

25. زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي: التقيّد واليضاح معه – مقدمة ابن الصلاح –، تح: عبد الرحمان محمد عثمان، طبعة دار الفكر،1981م.

26. السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، مؤسسة الكتب التقافية، -بيروت-لبنان، ط1-2003م.

27. شرف الدين الطيبي: الخلاصة في معرفة الحديث، تح: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسمية للنشر والتوزيع- القاهرة- ط1/ 2009م.

28. صديق حسن خان القنوجي: الحطة في ذكر الصحاح الستة، تح: علي حسين الحلبي، دار الجيل-بيروت، دار عمار-عمان.

29. صلاح الدين الصفدي: الوافي بالوفيات: تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي-بيروت- لبنان- ط1، 2000م.

30. طاهر الجزائري: توجيه النظر إلى علوم الأثر، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط1/ 1995م .

31. عبد الفتاح أبو غدة: لمحات من تاريخ السنة وعلم الحديث، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط4، 1417هـ.

32. محمد أديب صالح: لمحات في أصول الحديث، المكتب الإسلامي، دمشق، ط6، 1997م.

33. محمد بن عبد الرحيم المباركفوري: مقدمة تحفة الأحوذي.مراجعة عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر.د.ت.

34. محمد بن علي بن محمد الشوكاني: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع تح: محمد حسن حلاق، دار ابن كثير- دمشق- بيروت- ط1، 2006م.

35. محمد بن محمد أبو شهبة: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، عالم المعرفة للنشر والتوزيع-جدة-، د.ت.

36. محمد بن يوسف الكرماني: الكواكب الدراري، دار إحياء التراث العربي-بيروت-، ط2، 1981م.

37. محمد جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث،تح: مصطفى شيخ مصطفى، طبعة مؤسسة الرسالة ناشرون-بيروت-ط1، 2004م.

38. محمد عجاج الخطيب، الوجيز في علوم الحديث ونصوصه، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة رغاية 1989م.

39. محمد على قاسم العمري: دراسات في منهج النقد عند المحدثين، ط1، دار النفائس الأردن ،د.ت .

40. محي الدين النووي: التقريب في علوم الحديث، خدمة وتعليق الدكتور مصطفى ديب البغا، دار الهدى- عين مليلة- الجزائر.

41. محي الدين النووي: شرح صحيح مسلم، دار الكتاب العربي-بيروت-1987م.
42. مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، دار السلام مصر، ط3، 2006م.
43. نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر-دمشق، دار الفكر المعاصر- بيروت-،ط3، 2003م.